عضو أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة

دور قانون تشجيع الاستثمار في البيئة الاستثمارية في الاردن

الدكتور

محمد موسى عواد السويلميين

استاذ مساعد بقسم التخطيط الاقليمي- كلية التخطيط والادارة-

جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن- السلط

الثقافة والتنمية العدد السادس والعشرون يوليو ٢٠٠٨م

obeikandl.com

obeikandl.com

دور قانون تشجيع الاستثمار
في البيئة الاستثمارية في الاردن

الدكتور/ محمد موسى عواد السويلميين
- استاذ مساعد بقسم التخطيط الاقليمي- كلية التخطيط والادارة-
جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

نبذة موجزة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار :

لقد تم إنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥، وباشرت مهامها كمؤسسة مستقلة ماليا وإدارياً اعتباراً من ١٩٩٦/١/١م، حيث كانت قبل ذلك دائرة بوزارة الصناعة والتجارة. وتسعى مؤسسة تشجيع الاستثمار منذ نشأتها إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال إيلاء الاستثمار جلَ اهتمامها، ابتداءً من بناء الصورة الفعالة عن الأردن بشكل عام مروراً باستقطاب وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للأردن، وانتهاءً بتسهيل وتبسيط إجراءات ترخيص هذه المشاريع وتقديم كافة التسهيلات والحوافز والإعفاءات المقررة بموجب القوانين والأنظمة النافذة، بما في ذلك إصدار بطاقة المستثمر وتأشيرات الزيارة للمستثمرين والإقامات. فالاستثمار هو أحد الفعاليات الاقتصادية الأربعة: الادخار، الاستهلاك، الإنتاج، والاستثمار، وهو المحرك الرئيسي لعجلة النمو الاقتصادي، وبالتالي فدور المؤسسة بطبيعة عملها مباشر في دعم ونمو الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

١- التعرف الى دور قانون مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمة المؤسسة للقطاع الصناعي الأردني

openkandi.com

١. التعرف على المشاكل التي تواجهها الشركات الصناعية الأردنية أثناء تلقي الخدمات التي تقدمها مؤسسة تشجيع الاستثمار.
٢. التوصل إلى مقترحات من شأنها رفع مستوى رضى الشركات الصناعية عن دور وخدمات مؤسسة تشجيع الاستثمار.
٣. تقديم توصيات ومقترحات لمؤسسة تشجيع الاستثمار لتحسين أدائها ورفع مستوى خدماتها بما يتوافق مع احتياجات القطاع الذي تغطية المؤسسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تبحث هذه الدراسة في رضى الشركات الصناعية الأردنية عن دور قانون مؤسسة تشجيع الاستثمار في دعم القطاع الصناعي الأردني، حيث تقوم المؤسسة بتقديم الخدمات المتنوعة للقطاع الصناعي، وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي:

"ما مدى رضى الشركات الصناعية عن دور قانون مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمة المؤسسة للقطاع الصناعي الأردني؟"

أهمية الدراسة و مبرراتها:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تخوض في قياس رضى الشركات الصناعية الأردنية عن أداء إحدى مؤسسات القطاع العام(مؤسسة تشجيع الاستثمار) التي تسعى لتقديم المساعدات والخدمات لهذا القطاع الذي يعتبر واحدا من الروافد الاقتصادية، ومساهماً في دعم عجلة الاقتصاد الوطني الأردني، ومن جهة أخرى تبحث هذه الدراسة في قياس دور مؤسسة تشجيع الاستثمار والخدمات التي تقدمها، من خلال دراسة طبيعة هذه الخدمات معتمدة على الأبعاد التالية:

- مستوى الخدمات.

- طبيعة الإجراءات.
- المعارض التي تقيمها المؤسسة.
- الترويج.

وبذلك يمكن اعتبار الدراسة من الدراسات القليلة التي خاضت في هذا الموضوع، كما يمكن أن تقدم النتائج التي ستخلص لها هذه الدراسة إلى الأشخاص القائمين على إنجاح مؤسسة تشجيع الاستثمار وبالتالي الاستفادة مما ستصل إليه الدراسة من نتائج و توصيات فيما يخدم ويدعم تطوير دور المؤسسة وتحسين مستوى خدماتها المقدمة، ورفع مستوى رضى الشركات الصناعية عن أداء مؤسسة تشجيع الاستثمار.

فرضيات الدراسة:

بناءا على الاطار النظري والدراسات السابقة فان الباحث اعتمد على الفرضية الرئيسية التالية:

لا يتوفر رضا لدى الشركات الصناعية الأردنية عن دور قانون مؤسسة تشجيع الاستثمار في دعم الشركات الصناعية .

منهجية الدراسة :

تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي ، وأسلوب الملاحظة من خلال قيام الباحث بعدة زيارات لمدراء الشركات المساهمة العامة في الاردن، وقد اعتمدت الدراسة على مصادر المعلومات التالية :

- المصادر الثانوية التي تمثلت بالكتب والمراجع المكتبية .
- المقابلات مع عدد من مدراء الشركات لبيان مدى دور قانون مؤسسة تشجيع الاستثمار .

الوضع الدستوري والقانوني :

لقد تم إنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥، وباشرت مهامها كمؤسسة مستقلة ماليا وإدارياً اعتباراً من ١٩٩٦/١/١م، حيث كانت قبل ذلك دائرة بوزارة الصناعة والتجارة.

وتسعى مؤسسة تشجيع الاستثمار منذ نشأتها إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال إيلاء الاستثمار جلَ اهتمامها، ابتداءً من بناء الصورة الفعالة عن الأردن بشكل عام مروراً باستقطاب وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للأردن، وانتهاءً بتسهيل وتبسيط إجراءات ترخيص هذه المشاريع وتقديم كافة التسهيلات والحوافز والإعفاءات المقررة بموجب القوانين والأنظمة النافذة، بما في ذلك إصدار بطاقة المستثمر وتأشيرات الزيارة للمستثمرين والإقامات. فالاستثمار هو أحد الفعاليات الاقتصادية الأربعة: الادخار، الاستهلاك، الإنتاج، والاستثمار، وهو المحرك الرئيسي لعجلة النمو الاقتصادي، وبالتالي فدور المؤسسة بطبيعة عملها له أثر مباشر في دعم ونمو الاقتصاد الوطني.

أما مهام المؤسسة حسب القانون فهي:

١- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية

٢- وضع الخطط والبرامج لترويج الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنفيذ هذه الخطط والبرامج داخل المملكة وخارجها.

٣- إجراء أي دراسية أو مسح لازم بشأن الاستثمارات المستهدفة محلياً ودولياً لغاية معرفة الفرص الاستثمارية في المملكة والتعريف بها.

٤- إنشاء خدمة المكان الواحد لمساعدة المستثمر لغايات التسجيل والترخيص والموافقات اللازمة من الجهات الأخرى وفق التشريعات المعمول بها.

٥- توفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك.

وبما أن التركيز على الأنشطة الترويجية لجذب الاستثمارات من أهم الاولويات في تحقيق نمو اقتصادي مستدام فإن المهمات الترويجية الموجهة نحو المستثمرين المحتملين من أجل استقطابهم نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ذات الميزة النسبية والتنافسية العالية بالنسبة للأردن، والتي تحقق قيمة مضافة عالية تنعكس ايجابياً على معدلات النمو الاقتصادية بحيث تتوزع على جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتؤدي إلى شعور المواطن بالنمو الاقتصادي المحقق وتحسن المستوى المعيشي.

أما بالنسبة للموارد البشرية المتوفرة في المؤسسة، فإن المؤسسة توظف (٧٣) موظفاً وموظفة: يعمل (١٦) موظفاً منهم في مديرية الدراسات، و(١١) موظفاً في مديرية الترويج، و(١١) موظفاً في مديرية التسهيلات وخدمات المستثمرين، و(٢١) موظفا في مديرية الإدارة والمالية، وموظف واحد في وحدة الرقابة الداخلية، و(٥) موظفين في النافذة الاستثمارية و(٣) موظفين في مكتب المطار، و(٤) موظفين في مكتب المدير التنفيذي، وموظف واحد في مكتب فرع الزرقاء، حيث أن القانون سمح للمؤسسة بإنشاء فروع داخل المملكة أو خارجها لتحقيق أهدافها.

رؤية المؤسسة :

مؤسسة تشجيع الاستثمار إحدى المؤسسات الرائدة عالمياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتمكين الاستثمارات المحلية لتحقيق الازدهار الاقتصادي في المملكة.

رسالة المؤسسة :

مؤسسة حكومية ملتزمة بالتنسيق مع القطاع الخاص في ترويج الأردن كموقع مشجع وذو بيئة أعمال ملائمة ومتميزة للاستثمار مستندة على قاعدة

متنوعة من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم مستوى عالي من الخدمات الاستثمارية في مجال تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع خلال اطار زمني محدد وتوفير كافة التسهيلات للمستثمرين بعد عملية الاستثمار .

ان رسالة مؤسسة تشجيع الاستثمار تحمل عنوان ايجاد بيئة استثمارية مواتية، وتقديم خدمة ناجحة للمستثمرين من اجل تعزيز معدلات نمو تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يساهم في توظيف الايدي العاملة وجلب التكنولوجيا وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ولذلك فانها تستشرف المستقبل بتفاؤل لتحقيق رسالتها على الرغم من بعض الصعوبات والمعيقات التي تواجهها ،حيث ستقوم باجراء الدراسات الكفيلة بتحديد الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) بصورة دقيقة لكافة القطاعات ،كما ستعمل على تنفيذ حملات ترويجية مركزة الى دول شمال افريقيا والشرق الاقصى وامريكا الشمالية واوروبا ،وستستمر بتوفير المعلومات الشاملة والبيانات التفصيلية حول القطاعات ذات القدرات التنافسية ، وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة فيها مما يؤدي الى تسهيل عملية الترويج ومساعدة المستثمرين على ايجاد فرص استثمارية مجدية ،وستستكمل خطواتها بالتعاون مع برنامج (امير) وبمشاركة الجهات المختلفة في تفعيل مشروع الترابطات الخلفية في قطاع الصناعة ،والاهم من ذلك كله الاستمرارية في توجيه الجهد في تبسيط وتسهيل اجراءات الاستثمار من خلال تمتين عرى التعاون والتنسيق مع الجهات المختلفة .(مركز دراسات الشرق الاوسط ،ص٣٦٥).

الخدمات التي تقدمها المؤسسة :

١- خدمة النافذة الاستثمارية الواحدة أسلوب مميز لمساعدة المستثمرين وتوفير مجموعة كاملة من الخدمات لهم، وتتمثل هذه الخدمات بالترخيص والتسجيل.

ويستطيع المستثمرون من خلال هذه الخدمة غير المسبوقة أن يسجل مشروعه/ مشروعها ويرخصه في الأردن في مكان واحد في غضون ١٤ يوما.

أ- تحدد فرص الاستثمار.

ب-تسهيل تسجيل وترخيص المشروعات الاستثماريه.

ج-تجمع بيانات الاستثمار والمعلومات الفنيه وتشارك بها مع المهتمين من المستثمرين.

د- تساعد المستثمر في ايجاد موقع للعمليات التجاريه.

ه- ترتب اللقاءات بين شركاء القطاع الخاص المحتملين وبين المسؤولين الحكوميين.

و- توفر الدعم المستمر وحل المشكلات للمشروع حال اقامته.

ز-تسهيل وصول ومغادره المستثمر في المرور عبر مطار الملكة علياء الدولي.

٢- نشر المعلومات والنتائج والتقارير والمسوحات وفرص الأعمال من خلال نشرات مؤسسة تشجيع الاستثمار ومؤتمراتها واتصالاتها بوسائل الأعلام ونشاطاتها في مجال العلاقات العامة.

٣- منح إعفاءات مالية تتمثل بصفة رئيسية في الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات وإعفاءات الرسوم وتخفيض ضريبة الدخل.

٤- تقديم تشكيلة واسعة من فرص الأعمال التي تتكون من ثمانين فرصة خضعت مسبقا لدراسات في الجدوى الاقتصادية وتشمل قطاعات وطنية استراتيجية ويوجد بها لدى الأردن ميزة تنافسية ونسبية (تكنولوجيا المعلومات،الصناعات الدوائية) البحر الميت والتعدين ،قطاع للأغذية ، السياحة والترفيه وقطاع التكنولوجيا الحيوية التي لا تزال تحت الدراسة).

٥- مواصلة إعداد موضوعات تسويقية لبناء صورة الأردن، وتشمل: الإعلان في المجلات، أفلام الفيديو، عقد ندوات الاستثمار والأعمال من خلال البريد المباشر/ التسويق عبر الهاتف.

٦- مناصرة السياسات من خلال الدراسات المسحية لمشاكل القطاع الخاص والضغط عبر القنوات الحكومية الرسمية.

٧- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج تنمية تنظيم المشروعات (EDP) التابع لمنظمة الأمم

وفي سبيل تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات واعطاء صورة ايجابية عن الاستثمار في المملكة وذلك من خلال النشاطات المتعددة التي تقوم بها المؤسسة في مجالات الترويج وتقديم المعلومات واجراء الدراسات وخدمة المستثمرين، فقد استطاعة المؤسسة ان تزيد من حجم الاستثمار من حوالي (٢٧٠) مليون دينار عند بواكير انشاء المؤسسة عام ١٩٩٥م الى حوالي(٧٩٣) مليون دينار ،ومساهمات اجنبية بلغت حوالي (٤٣٨) مليون دينار عام ٢٠٠٠م ، حيث ساعد في ذلك التطورات المهمة التي احدثتها الحكومة في مجمل العمليات الاستثمارية .

وفي مجال تبسيط اجراءات الاستثمار فان (وحدة خدمة المكان الواحد) في المؤسسة قامت بالسير باجراءات ترخيص حوالي (٦٣) مشروعا استثماريا عام ٢٠٠٠م وذلك من خلال المندوبين الاعضاء في لجنة تيسير اجراءات المشاريع الاستثمارية المشكلة بموجب

قرار مجلس الوزراء رقم (٥٤٩) تاريخ ١٩٩٩/٥/٨م ،كما ساهمت بحل العديد من المشكلات والمعيقات التي واجهت المشاريع الاستثمارية .

لقد ركزت المؤسسة على مجهودات الترويج بهدف بناء صورة فعالة وجذب الاستثمارات العربية والاجنبية ،حيث تم تنفيذ حملات ترويجية الى العديد من الدول المستهدفة منها :دول الخليج العربي ،والشرق الاقصى ، كما تم المشاركة

في الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية بهدف جذب المستثمرين والتعريف بالبيئة الاستثمارية ،اضافة الى ذلك فقد تم القيام بحملات دعائية مركزة من خلال اجهزة الاعلام المحلية والدولية للتعريف بنشاطات المؤسسة والخدمات التي تقدمها .

وبهدف توثيق عرى التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة،واعطاء المستثمرين ثقة متزايدة في بيئة الاستثمار في المملكة قامت المؤسسة بالتوقيع على اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ،حيث بلغ عدد الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ حوالي (٢٠) اتفاقية .

كما ان جهود المؤسسة مستمرة في مجالات دعم قطاعات الاقتصاد الاردني ماليا وفنيا حيث تم مؤخرا انشاء (وحدة تشجيع الاستثمار) في المؤسسة بتمويل من الحكومة الايطالية وذلك في اطار نشاطات منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) .

الاستثمار في الاردن

شهد العقد الاخير من القرن العشرين تغيرا في المفاهيم الاقتصادية العالمية في ظل التطور المتسارع في التكنولوجيا ،وتزايد تشابك المصالح الاقتصادية بين دول العالم ،والتي تجاوزت الحدود الجغرافية بما في ذلك حركة رؤوس الاموال ومصادر الطاقة وانفتاح السوق .(مركز دراسات الشرق الاوسط ،ص١١).

وقد انعكست هذه التحولات على اسواق المال والتجارة والهياكل الاقتصادية والتشريعات في مختلف دول العالم ،واتجه الاردن في ظل ذلك نحو سياسة الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة وتطبيق التخاصية ،ثم توقيع اتفاقيات الشراكة وتكوين المناطق المؤهلة والدخول في منظمة التجارة العالمية ،مما استدعى احداث الكثير من التغيرات في دور كل من القطاع العام والخاص في التنمية ،واجراء

تطويرات تشريعية واسعة ربما كانت اوسع واعمق من ان تستوعبها بنيته الاقتصادية نظرا للزمن القصير الذي استغرقته .

وشكل تشجيع الاستثمار مظهرا مهما واساسيا من مظاهر السياسة الاقتصادية للدولة ،وصاحبه تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية ،مما يستلزم البحث والدراسة لحماية المصالح العليا للوطن ، والاستفادة من الفرص المستجدة ،اخذا بعين الاعتبار التحديات والاتجاهات الحديثة امام الاقتصاد الوطني.(مركز دراسات الشرق الاوسط ،ص١١).

وتناولت الابحاث اهمية اتاحة الفرصة بل والتشجيع على الاستثمار لرأس المال المتوسط والصغير ،واعطائه امكانات وامتيازات خاصة ، حيث انه يمثل شريحة واسعة من الشرائح الاقتصادية والاستثمارية في الاردن ،وان اتاحة فرصة كبيرة له يشجع ايضا على انخفاض منسوب الفقر ومنسوب البطالة في المجتمع ، ويكرس ثقافة الاستثمار بدل ثقاغة التوظيف الحكومي التي سادت في العقود الاخيرة ،وينمي الموارد البشرية في الوطن وبالتالي يتحرك رأس المال الصغير في السوق وهو يستشعر نوعا من الضمانات في اطار من الامن الاستثماري . (مركز دراسات الشرق الاوسط ،ص١٣).

التشريعات الاردنية ودور الدولة في جذب الاستثمار المحلي والاجنبي :

في ظل اقتصاد حر يمكن الحديث عن تحرير الاستثمار وعن تحرير التجارة لا بد في الاقتصاد الحر من ان يكون الدور الاساسي لتحريك عجلة الاستثمار للقطاع الخاص ،وبالتالي فلا بد من التراجع عن الاستثمارات الحكومية والسعي لخصخصة كل القطاعات الاقتصادية ،حتى ما كان منها من ناحية تقليدية محصورا في القطاع الخاص . وقد اصبحت تظهر مفاهيم عديدة في هذا المضمار كشراكة

القطاع العام والقطاع الخاص وانعكاسات ذلك على عدد كبير من السياسات التفصيلية في محاور اخرى.(مركز دراسات الشرق الاوسط ، ص٢٩-٣٠).

تتمركز السياسات الاقتصادية حول خمس محاور :

المحور الاول : هو تحرير النفاذ الى السوق (الى الاردن والى خارج الاردن) ،وبالتالي يكون مفهوم اتفاقيات التجارة الحرة نوع من حركة التجارة العالمية او الشراكة الاوربية او الى غير ذلك .

المحور الثاني : هو حق الدولة في مال المستثمر ، فالضريبة قوانين تتعلق بالمال ،والموازنة ،والدين العام .

المحور الثالث:- وهو الاهم - هو قدرة الدولة على تنظيم النشاط الاقتصادي اي هل للمستثمر حق بممارسة النشاط الاقتصادي ،والدولة هي التي تمنح هذه الرخصة وتفتح له الباب وتغلقه ،واذا قررت ان تفسح المجال فتحت اي شرط وباي ظرف وباي شفافية .

المحور الرابع : فهو السياسات المساندة ،وهي السياسات التي تساعد على خلق نوع من البيئة الاستثمارية الجاذبة التي هي قانون الشركات ،وطريقة تنظيمه وقانون الاوراق المالية ،ومواضيع متنوعة وهامة كالافلاس والتصفية ومنع الاحتكار والتنافسية .

المحور الخامس : وهو محور هام يتعلق بالقضاء والقوانين التي تقسم الحقوق ، والمتفحص للتجربة الاردنية في الفترة الاخيرة يلاحظ انها في تحسن ملموس ازاء كثير من هذه السياسات.

اشكال تطور البيئة الاستثمارية في القانونية في الاردن :

إن التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني تحديات كثيرة ومن ابرزها : البطالة ،والنمو السكاني المرتفع ،وتدني مستوى المعيشة ،والمديونية ، وعجز

الموازنة ،وهي امور تشكل ضغطا على الاقتصاد الوطني وقدرة الاردن على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(مركز دراسات الشرق الاوسط ،ص٣٥).

والسؤال المهم : ما هي اشكال تطوير البيئة الاستثمارية في الاردن ؟؟ وما هي الايجابيات والسلبيات التي يجب ان نتعامل معها حتى نحقق هذه الاهداف ، ونساعد في زيادة قدرة الاردن على استقطاب الاستثمارات ؟؟ .

يمكن دراسة موضوع " اشكال تطوير البيئة الاستثمارية " على ثلاثة مستويات : .(مركز دراسات الشرق الاوسط ،ص٣٦-٤٠)

اولا :المواقع الاستثمارية.

ثانيا :القطاعات الاستثمارية.

ثالثا :القنوات التصديرية .

اولا :المواقع الاستثمارية:

هناك عدة مواقع استثمارية في الاردن تساعد على استقطاب الاستثمارات ، منها:

- **المدن الصناعية** : فهذه المدن الصناعية تقدم كافة الخدمات اللازمة في قطاع الصناعات، وقد كان للقطاعين الخاص والعام دورا رئيسيا في توفير كافة الخدمات التي يحتاجها المستثمر لانشاء مصنعه .اما المناطق الاخرى كالمناطق الحرة فلا بد من التركيز فيها على موضوع التجارة والتخزين والخدمات الاستراتيجية ،بحكم موقع الاردن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط .
- **المناطق السياحية** : ومن المناطق السياحية ذات القدرة المميزة على جلب الاستثمارات السياحية ،البحر الميت ،ووادي رم ، والبتراء ،والعقبة وهي

مواقع لها مزايا تنافسية ومزايا نسبية تساعدها على استقطاب استثمارات في قطاع السياحة .

- **الاراضي الزراعية** : ومن المواقع الهامة وادي الاردن ،فالزراعة في وادي الاردن لها ميزة تنافسية عالية في قدرتها على دخول الاسواق التصديرية العالمية كاوروبا في فصل الشتاء ،مما يعطي الاردن ميزة تنافسية لا بد من التركيز عليها .

ثانيا :القطاعات الاستثمارية :

واما القطاعات الاستثمارية فهي تلك القطاعات التي تمتلك الميزة التنافسية ويكون لمنتجاتها وخدماتها قدرة على دخول الاسواق العالمية ومنافسة البضائع والخدمات من مختلف الدول في ظل ظاهرة العولمة والاندماج المتسارع للاقتصاد الاردني في الاتفاقيات العالمية خلال فترة السنوات العشر الاخيرة .

ولا بد ان نربط القطاعات والفرص بطريقة منطقية بالمواقع ،وهناك مجموعة من القطاعات التي لا بد من التركيز عليها هي :

– الصناعات التصديرية : بسبب اقتصاديات التصدير واقتصاديات التجارة التصديرية التي تميز الاردن عن العديد من دول العالم .

– قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات : الذي يساعدنا على القفزة السريعة للنمو الاقتصادي ،والتقدم الالكتروني في التنمية والخدمات المهنية ، حيث اثبت الاردن ان الصادرات الرئيسية له هي العقول الاردنية التي ما زالت تدر لخزينة الدولة من عوائد سنوية او تحويلات من المغتربين ما يقارب المليار و٦٠٠الف دولار سنويا ،وهي بذلك تشكل صادرات اولى في الاردن مما يؤكد قدرة الانسان الاردني على تقديم افضل الخدمات وفق قدراته التدريبية والتعليمية التي يمتاز بها .

ثالثا : القنوات التصديرية :

اضافة قنوات التصدير (Market Chanels) التي لها اهمية كبرى خاصة ان الاردن يتميز بصغرسوقه وقلة عدد سكانه وانخفاض معدل دخل الفرد.

ان ما يتعرض له الاردن من اطواق سياسية غير مستدامة نتيجة لموقعه الجغرافي جعل انجاز اتفاقيات تصديرية او اتفاقات تجارية تعطيه القدرة على دخول افضل للاسواق والاسواق غير التقليدية ضرورة ملحة .كما انها توفر بالاضافة الى استقرار الصادرات قدرة للاردن على تنويع الاسواق التي يمكن للخدمات والمنتجات الاردنية النفاذ اليها ،ومن هنا تنبع اهمية الاتفاقيات ،مثل اتفاقية الشراكة الاوروبية التي وقعت عام ١٩٩٧م والتي تنص على تحرير التجارة خلال فترة زمنية (عشر سنوات) بحيث يكون السوق الاوروبي مفتوحا فورا للاردن باستثناء قطاع الزراعة في بعض القيود .

وبشكل عام يتم التركيز على الصناعة ،وتمنح اتفاقيات التجارة الحرة ،خصوصا اتفاقية الشراكة الاوروبية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ،ميزة للاردن من خلال القدرة على دخول اكبر الاسواق العالمية .

كما ان اتفاقية التجارة الحرة العربية التي وقعت ايضا في عام ١٩٩٨م ،والاردن من اكثر الدول العربية اندماجا بالاقتصاديات العربية الاخرى ،حيث يزيد معدل التجارة عن البيئة متوسط معدل المنطقة الذي لا يتجاوز ٨٠% ،بحيث يكون الاردن احد البوابات الرئيسة لدخول السوق العربية المشتركة .

المقومات او المعايير الرئيسية لجلب الاستثمار:

ان اشكال تطوير البيئة الاستثمارية من مواقع وقطاعات وقنوات تصديرية تصب كلها في زيادة قدرة الاردن على استقطاب الاستثمارات، وتساعد في معالجة

المقومات او المعايير الرئيسية لجلب الاستثمار ، وهذه المقومات هي (مركز دراسات الشرق الاوسط ،ص٤٠ــ٤١):

أ) **تحليل القدرة التنافسية** : ان القدرة التنافسية في القطاعات المختلفة والاقتصاد بشكل عام يؤدي الى تحسين مقومات جذب الاستثمار التي تهم المستثمر في اي مكان في العالم عندما ياخذ قراره الاستثماري .وهذه المقومات هي البنية التحتية مثل النقل والكهرباء والمناطق الصناعية بحاجة لوجود الخدمات التي تخدم المواقع التي ذكرناها فهي هامة جدا.

ب)**تكلفة عوامل الانتاج** : سواء من عمالة ومرافق وارض ، وهذه الامور مهمة للمستثمر حيث يقارن بين التكلفة ومنافسة المناطق الاخرى ،اضافة الى ما هي قدرتنا في الاقتصاد على معالجة تكلفة عوامل الانتاج مثال على ذلك ، تستفيد الصناعة من تخفيض في استعمالات الكهرباء بينما السياحة لا تستفيد منها ، مع ان القطاع الذي يمتاز بمزايا تنافسية مثل قطاع السياحة يجب ان يستفيد من التخفيضات .

ج) **القاعدة الاستثمارية** :الاتفاقيات الاقليمية والدولية والبيئية التشريعية المنسجمة مع المعايير الدولية .

وعند مناقشة سوق العمل فاننا نناقش العمالة المدربة النوعية من حيث كفاءتها وتكلفة العمالة ،بحيث تكون نسبيا متدنية ،اضافة الى الضرائب والرسوم الجمركية والحوافز التي تعطى للاستثمار ،هذه كلها مقومات هامة جدا تؤثر على قرار المستثمر ،ومن الضروري جدا ان تكون عوامل رئيسية في عملية تأهيل الاشكال وتطوير البيئة الاستثمارية ،ولا بد من تسهيل تأسيس وخروج الشركات ، بحيث يكون من السهل التعرف على الفرص والخروج منها .

المناخ الاستثماري في الاردن :

امتاز العقدين الاخيرين من القرن الماضي خصوصا فترة الثمانينات بالعديد من التحولات الاقتصادية الهامة والتي جاءت نتيجة لعيمنة النظريات الاقتصادية لمدرسة التحرير الكامل لقوى السوق التي يمثلها اتباع العالم ساي (SEY) كالحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الامريكية والمحافظون في المملكة المتحدة ،حيث سارع انهيار الاتحاد السوفيتي من هيمة المفاهيم الخاصة بالراسمالية وفي مقدمتها حرية حركة راسمال وتدفقه.

وقد اصبحت قضية تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية تاخذ اولوية في برامج الحكومات الاردنية المتعاقبة ، ويمكن تعريف مناخ الاستثمار بانه : مجمل الاوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق راسمال وتوظيفه وتشمل هذه الظروف الابعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفاعلية التنظيمات الادارية التي يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية.

لقد احتدت المنافسة بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لجذب رؤوس الاموال الاجنبية وزيادة الاستثمارات المحلية ،واصبحت الدول تتنافس من خلال ادخال التعديلات المختلفة على اطرها التشريعية والاقتصادية لجذب التدفقات الضخمة للاستثمار الاجنبي،التي بلغت عام ٢٠٠٠م حوالي(٨٦٥)مليار دولار اضافة الى تقديم مختلف اشكال التحفيز من رفع للقيود الجمركية والضريبية والانخراط بالاتفاقيات الدولية المشجعة للتعامل التجاري الحر ،اضافة الى الالتزام بالقوانين المصاحبة لمحركات التنافس الحر كالمحافظة على البيئة والملكية الفكرية والتي تعتبر احدى متطلبات الانضمام لاتفاقية التجارة الدولية .

وقد قطع الاردن شوطا جيدا في مجال جذب وتشجيع الاستثمار واصدار قانون خاص لهذه الغاية في عام ١٩٩٥م ،كما تم انشاء مؤسسة مستقلة اداريا وماليا للتعامل مع هذا الشأن ،وادخل العديد من التعديلات الهادفة الى تحفيز الاستثمار الاجنبي وجذبه سواء في مجال الاعفاءات الجمركية او الضريبية او في مجال تطوير البنية التحتية وفي مقدمتها بناء المدن الصناعية في المحافظات اضافة الى تطوير النظام القضائي والاهتمام بقطاعي التعليم والصحة انطلاقا من اهمية الموارد البشرية في العملية الانتاجية والخدمية كونه المحرك الاساسي لاي نشاط اقتصادي .

كما تبنت الحكومة برنامجا طموحا للتخاصية شمل قطاعات النقل والكهرباء والاتصالات ويتوقع توسيعه ليشمل البريد والتسويق والاقراض وغيرها واصبحت العناية والاهتمام بمفاهيم الشفافية والمكاشفة والمساءلة جزءا من كتب التكليف السامي والبيانات الوزارية خلال العقدين الماضيين،وقد انعكس ذلك على حجم الاستثمارات الاجنبية في الاردن حيث وصل حجم الاستثمار الكلي للمشاريع عام ٢٠٠٠م حوالي(٧٩٤)مليون دينار مقارنة مع حوالي(٣٤٨)مليون دينار عام ١٩٩٦م

الا ان تحليل البيانات الخاصة بحركة الاستثمار في الاردن وتوزيعه على القطاعات والنشاطات الاقتصادية تبين ان اكثر من ثلثي هذه الاستثمارات (٧٠،٧%) كانت موجهة في قطاع الفنادق ،حيث بلغ حجم الاستثمار في هذا القطاع حوالي (٥٦٢) مليون دينار يليه قطاع الصناعة بحجم استثمار بلغ (١٩٥) مليون دينار شكل ما نسبته (٢٤،٢%) من اجمالي الاستثمارات الاجنبية .

ويلاحظ بان معظم الاستثمارات الاجنبية في المناطق المؤهلة تتركز في قطاع الالبسة ، وقد يكون للاعفاءات والشروط التافسية العالية المتوفرة لهذه المناطق وانفتاحها المباشر على الاسواق الامريكية السبب في التركيز على قطاع الالبسة.

الاجراءات التي يتم اتخاذها لتعزيز البنية التحتية للاستثمار في الاردن :

تمكن الاردن من خلال السنوات الاخيرة من اتخاذ خطوات بارزة ومهمة في مجال توفير البنية التحتية الجاذبة للاستثمار على المستويين المحلي والدولي . ويمكن تلخيص اهم هذه التطورات بما يلي : .(مركز دراسات الشرق الاوسط ، ص١٠٠ـ١٠٥)

أ) **تعزيز الانفتاح الاقتصادي وازالة القيود امام حركة التجارة والاستثمار :**

لقد تمكن الاردن خلال السنتين الاخيرتين من تحقيق قفزة نوعية كبيرة في مجال الانفتاح على العالم الخارجي وازالة القيود امام حركة التجارة والاستثمار ، الامر الذي سيكون له اكبر الاثر في تنشيط وجذب الاستثمار والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ،ولعل اهم الجوانب التي يمكن الاشارة اليها ضمن هذا الاطار ما يلي :

- انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية WTO وما لذلك من انعكاسات على الاقتصاد الاردني وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي .
- توقيع اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية .
- اقرار قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٠م والذي يهدف الى تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال ايجاد البنية الحافزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية .
- اقرار نظام تنظيم الاستثمارات غير الاردنية رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٠م الهادف الى تحديد نسبة مساهمة او ملكية المستثمر غير الاردني في مختلف القطاعات والانشطة وبشكل واضح .كما ازال هذا النظام السقوف المفروضة على استثمارات غير الاردنيين بالاسهم الاردنية .

- انشاء المناطق الصناعية المؤهلة QIZ وما لذلك من انعكاسات على الانتاج الصناعي والعمالة والصادرات .
- اقرار التشريعات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية .

ب) **تحقيق الاستقرار المالي والنقدي :**

تمكنت السياسات المالية النقدية للحكومة خلال السنوات الاخيرة من المحافظة على التوازن النقدي والمالي نظرا لاهمية ذلك في توفير المناخ الاستثماري الجاذب ،وضمن هذا الاطار يمكن الاشارة الى الجوانب الهامة التالية :

- **السياسات النقدية :**

تحقيق الاستقرار النقدي وازالة كافة القيود على حركة العملات الاجنبية وتثبيت سعر الدينار الاردني مقابل الدولار ،مما عزز الثقة بالدينار الاردني وساهم في ارتفاع احتياطات المملكة من العملات الاجنبية لتتغطي اكثر من (٨) اشهر من المستوردات.

ازالة القيود على حركة راس المال بحيث اصبحت عملية دخول وخروج رأس المال الى الاردن تتم بحرية كاملة .

اتخاذ الاجراءات اللازمة للتاثير غير المباشر على المؤشرات النقدية بهدف تحفيز الاستثمار من خلال تخفيض كلف الاقتراض (اسعار الفوائد) .

- **السياسات المالية :**

استمرار الحكومة في ضبط العجز المالي ضمن المستويات المقبولة بحيث لا يتجاوز العجز المالي ما نسبته(٧%)من الناتج المحلي ،دون المساعدات الخارجية .

اقرار قانون الدين العام الذي هدف لتحقيق ادارة فاعلة للدين العام في المملكة ووضع سقوف لهذا الدين بما يتناسب مع اهداف تخفيض عبء المديونية حيث لا يزال رصيد الدين العام الداخلي والخارجي للاردن يشكل اكثر من (١٠٠%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٠م .

obeikandi.com

الاستمرار في تطبيق ضريبة المبيعات بحيث تصبح هذه الضريبة من الموارد الاساسية لتمويل الموازنة الحكومية .

ج) **إعادة هيكلة سوق رأس المال :**

كان انشاء سوق عمان المالي من الخطوات البارزة في مسار تطوير القطاع المالي في الاردن .حيث هدف سوق عمان المالي الى تنمية المدخرات الوطنية عن طريق الاستثمار في الاوراق المالية والتعامل معها بطريقة تكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته .وقد حددت التشريعات المرتبطة بسوق الاوراق المالية بما في ذلك قانون سوق عمان المالي وقانون الشركات الدور الذي يقوم به السوق والمتمثل بالقيام بمهام هيئة الرقابة على سوق الاوراق المالية او ما يعرف ب SEC ،والقيام بالدور التقليدي لبورصة الاوراق المالية .

ونظرا للتطور الكبير الذي شهدته الاسواق المالية العالمية فقد دعت الحاجة الى تطوير سوق راس المال الاردنية بما يتماشى والمعايير الدولية ،حيث تم في منتصف عام ١٩٩٧م اصدار قانون جديد للاوراق المالية في الاردن هدف الى اعادة هيكلة وتنظيم سوق راس المال الاردني ،واستكمال البنية التحتية لسوق الاوراق المالية ليواكب الاسواق المالية الدولية . ويكمن الطابع الاساسي في هذه الهيكلة الجديدة في فصل الدور الرقابي لسوق راس المال عن الدور التنفيذي بحيث يترك للقطاع الخاص فقد تم تشكيل هيئة رقابية حكومية للاشراف سوق راس المال في حين تم انشاء سوق للاوراق المالية ومركز لاداع الوراق المالية يداران من قبل القطاع الخاص .

د) **التخاصية :**

تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات الهادفة الى تحقيق المزيد التحرير الاقتصادي الوطني وزيادة دور القطاع الخاص حيث تم اقرار قانون التخاصية (٢٥) لعام ٢٠٠٠م واقرار الغاء قانون مؤسسة عالية تمهيدا لخصخصتها وانجاز

جملة من الاجراءات بهذا الاتجاه وكذلك استمرار انسحاب الحكومة من ملكية الشركات المساهمة العامة بالاضافة الى التقدم في خصخصة قطاع الاتصالات والبريد ومشروعات التعدين والكهرباء والنقل .

ان اسلوب خصخصة مؤسسات القطاع العام له اهمية كبيرة في مجال توسيع قاعدة المستثمرين وحملة الاسهم ، اذ ان الاسلوب الذي تنتجه الحكومة يقوم على اساس تحويل المؤسسات المراد خصخصتها الى مؤسسات مساهمة عامة .لذلك تلجا معظم دول العالم الى اشراك اكبر شريحة من المواطنين في برامج الخصخصة لما لذلك من فوائد على تطوير وتعميق سوق الاوراق المالية وتعميم منافع الخصخصة .

المحور السادس :تشجيع الاستثمار

تسعى السياسة العامة لتشجيع الاستثمار الى توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الاردنية والعربية والدولية ،وتامين اسباب النمو والنجاح عن طريق تبني سياسات استثمارية موجهة (Targeted Investment Policy) .بينما تهدف الاستراتيجيات المحددة الى:

١. التركيز على استقدام شركات كبرى في قطاعات صناعية محددة .
٢. المضي قدما في تعديل قانون الاستثمار .
٣. انشاء وحدات استثمارية متخصصة (Investment Promotion Units).

وقد تم تكليف مؤسسة تشجيع الاستثمار بتقديم خطة شاملة ،لتبني سياسة استثمارية موجهة نحو قطاعات صناعية محددة ، وانشاء الوحدات الاستثمارية المتخصصة ، ليتم رفع الخطة الى اللجنة الوطنية للتنمية الصناعية ،وتكون المؤسسة هي المسؤولة عن تنفيذها .

المحور السابع : الموارد البشرية :

تهدف السياسة العامة للموارد البشرية الى تبني استراتيجية واضحة وفعالة ، تساعد في رفع كفاءة العاملين في القطاع الخاص ، وتوائم بين مخرجات التعليم العالي والتدريب المهني ، وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل .وتهدف الاستراتيجيات المحددة الى تبني توجهات الفريق لدراسة رفع سوية التعليم والتدريب المهني ، والعمل على انشاء معهد لاعداد المدربين المهنيين وصندوق لدعم التعليم المهني .

المحور الثامن : البيئة

تهدف الساسة العامة لهذا المحور الى المحافظة على البيئة (الانسان ، الهواء، المياه ،التربة) ، وتشجيع المؤسسات الصناعية على تبني سياسات صديقة للبيئة ، وتقديم الدعم الفني والمالي لها. فيما تبنت الاستراتيجيات المحددة الاهداف التالية :

١. تقديم الدعم الفني ، وتوفير الخبرات المؤهلة ،وتطوير انظمة الادارة البيئية .
٢. توفير الاماكن المناسبة للتخلص من الفضلات الصناعية ، والمياه العادمة الصناعية
٣. انشاء محطة تنقية المياه العادمة في منطقة الزرقاء .

المحور التاسع : المواصفات والمقاييس

تهدف السياسة العامة للمواصفات والمقاييس الى رفع مستوى جودت المنتجات الاردنية ، لتعزيز فرصتها التصديرية، وفرص احلالها بدلا من المنتجات المستوردة في الاسواق المحلية،وقد حددت الاستراتيجيات المحددة الاهداف التالية :

١. حصول المنتجات الاردنية على علامة الجودة الاردنية .

٢. اعتماد مختبرات القطاع العام رسميا .
٣. تطوير وحدة استعلام – Technical Barriers to Trade – TBT لخدمة قطاع الصناعة،وتقوم بتوفير المعلومات الخاصة بالمتطلبات الفنية وغيرها .

المحور العاشر :

الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتفعيل دور القطاع الخاص :

تهدف السياسة العامة لهذا المحور الى تفعيل آلية واضحة من اجل شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص للقيام بمهام السياسة الصناعية الوطنية والاشراف على تنفيذها ومساعدة القطاع الخاص على التعامل بكفاءة مع التقنيات الجديدة والممارسات التنظيمية الحديثة. بيتما تهدف الاستراتيجيات المحددة الى تفعيل دور اللجنة الوطنية للتنمية الصناعية.

وقد انيطت مهمة الاشراف والمتابعة على عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة. (مركز دراسات الشرق الاوسط ،ص٣٠١ـ٣١١).

برامج التصحيح والانفتاح واتفاقيات التجارة الحرة :

الاسباب الاكثر خطورة في تعرية الصناعة واخفاق تنافسيها:

اضافة الى الاسباب السابقة التي ادت الى اضعاف التنافسية في مجال الصناعة مع وجود البيروقراطية وتفشيها فان اخطر ما تعرض له الاقتصاد الاردني بشكل عام والصناعة بشكل خاص تمثل في:

١. تبني الحكومة للسياسات المالية والنقدية الانكماشية الانفتاحية المدرجة في البرامج المسماة بـ(التصحيح الاقتصادي واعادة الهيكلة) التي يطلب تطبيقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فمنذ بداية التسعينات اتخذت الحكومة توجيهات، منها:

- فرض ضريبة المبيعات والعديد من الرسوم والضرائب غير المباشرة وتحجيم حصيلة واهمية ضريبة الدخل التصاعدية في نطاق السياسة المالية الانكماشية.
- الرقابة والتدخل غير المباشر للبنك المركزي.
- تحرير الاسعار والغاء دعم اسعار السلع الاساسية ورفع اسعار المحروقات.
- الارتكاز الى آليات السوق وعدم التدخل الحكومي.
- تخلي الحكومة عن دورها الاقتصادي وتصفية مؤسساتها الاقتصادية من خلال الخصخصة (ولصالح ما يسمى بالشريك الاستراتيجي الاجنبي اساسا!!).
- تحرير التجارة الخارجية بتقليص ثم الغاء الدعم الحكومي للصادرات مقابل تسهيل قرارات الاستيراد باجراء تخفيضات متواصلة على الرسوم الجمركية على المستوردات بما في ذلك السلع الكمالية وشبه الكمالية والمفارقة هي ان الحكومة في المقابل ماطلت في تخفيف او الغاء الرسوم الجمركية على "مدخلات انتاج الصناعة" رغم اهمية ذلك في زيادة تنافسية الصناعة الاردنية ودعم الوعد المتكرر بذلك من اعلى المستويات.
  - ❖ توقيع اتفاقية المشاركة الاوروبية.
  - ❖ توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.
  - ❖ الانضمام الى منظمة التجارة الدولية.

وكان لعقد صفقة اوسلو في سنة ١٩٩٣ وابرام اتفاقية وادي عربة في سنة ١٩٩٤ مع الكيان الصهيوني ابعادا وتداعيات اقتصادية سيئة على الاقتصاد الاردني وخلافا لكل محاولات تسويقها وتجميلها بالاشارة الى "ثمار السلام التي حان قطافها" من خلال التعاون الاقليمي ومؤتمرات القمة الاقتصادية لدول شمال افريقيا والشرق الاويط من الرياض وحتى الدوحة ومرورا بعمان والقاهرة.

ان القرارات المتواصلة بتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات بما فيها المنتجات الشبيه لمثيلاتها المحلية ادى الى انكماش متزايد للانتاج الوطني

واضعاف القدرة التنافسية للصناعية والزراعة الاردنية وايضا وفي وقت لاحق قريب اضعاف القدرة التنافسية للعديد من النشاطات الاقتصادية الخدمية والمالية بما فيها الخدمات المصرفية.

واذا كانت إتفاقيات المشاركة والتجارة الحرة والانضمام الى منظمة التجارة الدولية خطرة في حد ذاتها –وبموجب بنودها وشروطها والتفاوت الكبير في قوة وقدرات المشاركين فيها (المساواة بين غير المتساوين ليست مساواة)–فان اوساطا اقتصادية– وخاصة الوسط الصناعي– يشيرون الى ضعف المفاوض الاردني في حالات كثيرة في استخلاص افضل الشروط، كما تم في اقطار اخرى بل تطرق بعضهم ليكون صندوقيا اكثر من الصندوق. وقد عبر مسؤول الصندوق الدولي الذي زار الاردن مؤخرا عن استغرابه من اندفاع المسؤول الاردني في خصخصة ما يمكن خصخصته وما لا يمكن مؤكدا بانه يجب المحافظة على الثروة الوطنية لهذه المؤسسات!!!.

في ظل مثل هذه الاوضاع والتوجهات فانه يصعب ان تكون للصناعة الاردنية قدرة على منافسة السلع الاجنبية المماثلة من حيث السعر في السوق المحلية التي يمكن اغراقها بكثير من السلع الاجنبية علما بان كثيرا من الدول العربية والاجنبية بما فيها اقطار رأسمالية متقدمة لا تزال تقدم اكثر من شكل من اشكال الدعم والمساندة لمنتجاتها الزراعية والصناعية ولا تتردد في فرض رسوم جمركية عالية كما حصل ذلك مؤخرا في اليابان والصين وكما حدث قبل ذلك في العلاقة بين اوروبا والولايات المتحدة.

ان تبرير تحرير التجارة والتخفيض الكبير في الرسوم الجمركية –بحجة توفير تحديات للصناعة الوطنية لكي تخفض تكلفتها واسعارها وتحسين جودتها– هو تبرير نظري قد يبدو مقبولا للوهلة الاولى، ولكنه لم يستطع ان يقف على قدميه عمليا ولا ننسى ان نظم الحماية الجمركية حتى الاغلاقي منها وقيود

الحصص هي من مبتكرات الدول الراسمالية في المراحل الاولى من تطورها وهي اذ تدعو للتخلي عنها الان، فان ذلك يرجع الى انها لم تعد تخدم مصالحها في المرحلة الحالية لتطورها الاقتصادي والتكنولوجي المتقدم. (مركز دراسات الشرق الاوسط ،ص١١٥-١٢٤).

أن أغلب الدراسات التي أجريت تركزت في الدول المتقدمة وتعلقت بشكل رئيسي بمدى رضا المواطنين عامة عن الخدمات المقدمة من قبل منظمات القطاع العام ويحاول هذا الجزء من الدراسة إلقاء الضوء على بعض الدراسات في هذا المجال مع الاشارة بشكل خاص لتلك التي اجريت في العالم العربي والدول النامية.

- فقد أجرى شومان وجونبرغ ١٩٧٢ ، دراسة في بعض مدن الولايات المتحدة الامريكية لقياس قناعة المواطنين بالخدمات العامة المقدمة في هذه المدن، وتوصلا الى ان المواطنين السود من أفراد العينة أقل قناعة من المواطنيم البيض.
- وأشارت دراسة براون وكولتر ١٩٨٣، التي اجريت في احدى المدن الامريكية لاختبار العلاقة بين رضا المواطنين عن مستوى الخدمات التي يتلقونها من مراكز الشرطة في المدينة الى وجود علاقة مهمة بين درجة رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة لهم، ومتغييرات الجنس والعمر والمستوى التعليمي والدخلز
- وأظهرت نتائج الدراسة التي أجراها ستيباك ١٩٧٤ ، للتعرف على أراء المواطنين حول الخدمات العامة في مدينة لوس انجلوس عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الدخل والمستوى التعليمي من جهة ، ودرجة الرضا عن الخدمات العامة من جهة أخرى كما توصلت الى وجود اثر لمتغير العمر

على درجة رضا المواطنين، حيث أشارت الى أن العناصر الاكبر سنا هم أقل انتقادا للخدمات المقدمة من البلديات مقارنة مع العناصر الاصغر سنا.

- ودلت نتائج دراسة (أحمد وبطارسة ،١٩٩٤) التي أجريت على عينة تكونت من (١٠٠٠) مواطن في محافظتي عمان واربد على ان درجة رضا أفراد العينة من سكان محافظة العاصمة عن مستوى الخدمات العامة اكثر من درجة رضا أفراد العينة من سكان محافظة اربد كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين درجة الرضا عن مستوى الخدمات والتحصيل الدراسي لافراد عينة البحث، وأبرزت وجود فروق ذات دلالة احصائية بين مقدار الخبرة الوظيفية لافراد العينة ودرجة رضاهم من مستوى الخدمات المقدمة لهم.

تحليل البيانات واختبار الفرضية

تحليل البيانات للحصول على النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة، للوقوف على تصورات افراد عينة الدراسة حول درجة رضى الشركات الصناعية الاردنية عن دور قانون تشجيع الاستثمار في البيئة الاستثمارية .

وقبل اجراء التحليل الاحصائي للبيانات ،تم ادخال بيانات المقابلة للحاسوب بهدف الحصول على جداول التوزيعات التكرارية بغية اعتمادها للحصول على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لجميع اسئلة المقابلة ،للتعرف الى مدى التوافق والانسجام في استجابات عينة الدراسة، وقد اعتمدنا معيار الاختبار البالغ(٣) كمقياس اداة القياس، بهدف اختبار فرضيات الدراسة .

ويعرف معيار الاختبار البالغ(٣) بانه :" متوسط اعلى درجة في مقياس ليكرت(٥) واوطأ درجة فيه (١) "، اي ان { (٥+١)/٢ =٣ } .وفيما يلي النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة ، وعلى النحو الاتي:

اولا: اختبار الفرضية الاولى:

لا يوجد رضى لدى الشركات الصناعية الاردنية عن الخدمات التي تقدمها مؤسسة تشجيع الاستثمار في دعم الشركات الصناعية الاردنية.

ولاختبار الفرضية السابقة والتحقق من صحتها ، تم استخدام معيار الاختبار البالغ(٣) ، والمتوسطات الحسابية(X) والانحرافات المعيارية (Sd) والاهمية النسبية لكل فقرة.والجدول التالي، يوضح نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحسوبة لجميع فقرات قانون تشجيع الاستثمار.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحسوبة، لوصف استجابات افراد عينة الدراسة حول درجة رضاهم عن قانون تشجيع الاستثمار

تسلسل	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig	الترتيب
١	تقوم المؤسسة بتعزيز الثقة في لبيئة القانونية	٤,١٨٧	٠,٧٦٦	١٣,٤٢١	٠,٠٠	١
٢	تقدم المؤسسة المشورة	٣,٩٦٠	٠,٧٧٩	١٠,٦٧٦	٠,٠٠	٢
٣	تعطي المؤسسة اعفاءات ضريبية	٣,٨٠٠	٠,٨٠٥	٨,٦٠٢	٠,٠٠	٤
٤	توفر المؤسسة بيئة استثمارية	٣,٨٥٣	٠,٧٦٦	٩,٦٥١	٠,٠٠	٣
٥	تسهم المؤسسة في توظيفالانظمة والتعليمات	٣,٥٤٧	١,٢٤٤	٣,٨٠٥	٠,٠٠	٦
٦	تقوم المؤسسة بعمل دراسات تطويرالبيئة القانونية	٣,٧٢٠	٠,٨٦٣	٧,٢٢٥	٠,٠٠	٥
-	كافة فقرات	٣,٨٤٤	٠,٥٠٥	١٤,٤٦٨	٠,٠٠	الثاني

المصدر: نتائج الحاسوب

يتضح من النتائج النهائية الواردة في الجدول (٣) السابق، بان المتوسط الحسابي العام) يبلغ (٣,٨٤٤)، وبانحراف معياري قدره (٠,٥٠٥)، اذ تبين ان المتوسط الحسابي العام اكبر من معيار الاختبار البالغ(٣) ، مما يدل ذلك على ان

تصورات افراد عينة الدراسة في الشركات الصناعية كانت (ايجابية) حول درجة [illegible] كانت ايجابية

وبناءً على ما تقدم ، تاكد لنا عدم صحة الفرضية الاولى ومفادها " لا يوجد رضى لدى الشركات الصناعية الاردنية عن الخدمات التي تقدمها مؤسسة تشجيع الاستثمار في دعم الشركات الصناعية الاردنية" بوجود رضى لدى الشركات الصناعية الاردنية عن الخدمات التي تقدمها مؤسسة تشجيع الاستثمار في دعم الشركات الصناعية الاردنية". حول درجة رضى الشركات الصناعية الاردنية عن دور قانون تشجيع الاستثمار في البيئة الاستثمارية .

opeikandl.com

المراجع :

١. مبادئ الاستثمار، احمد زكريا صيام ، دار المناهج ،طبعة١، ١٩٩٧ ،عمـــان ، الاردن ، (٣٣٢,٦)

٢. الاستثمار والعولمة ، د.حسين عمـــر ، دار الكتـــاب الحـــديث ، ط١ ، ٢٠٠٠، القاهرة ،مصر(٣٣٢,٦)

٣. الاستثمارات والاسواق المالية ، د. هويشار معروف دار صفاء ،٢٠٠٣، عمان الاردن (٣٣٢,٦)

٤. الاستثمار في الاردن فرص وافاق ، عبدالله الطـــاهر واخـــرون ،ط١، ٢٠٠٢ ، مركز دراسات الشرق الاوسط ،عمان الاردن (٣٣٢,٦)

٥. استراتيجيات الاستثمار وادارة الاموال ،د. عبد الـــرحمن توفيـــق ،ط١،١٩٩٨، ص١

٦. مركز دراسات الشرق الاوسط : الاستثمار في الاردن فرص وافاق حرير عبدالله الطاهر ، عمان :المركز ٢٠٠٢م

٧. واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مع اشارة خاصة عن المملكة الاردنية الهاشمية ، د.حربي عريقات / جامعة الاسراء _ورقة قدمة لمؤتمر العلوم المالية والمصرفية الاول / جامعة اليرموك /١٩٩٨م .

٨. الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن /عماد عبابنة ،ورقة مقدمة لمؤتمر العلمي الثاني /جامعة اربد الاهلية /٢٠٠٠م .

٩. الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن /عماد عبابنة ،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العلمي الثاني /جامعة اربد الاهلية /٢٠٠٠م .

١٠. قطاع الصناعة في الاردن والاستجابة لتحديات المنافسة .احمد السعدي ١٩٩٩م .

http://www.ameinfo.com/ar-92821.html